

● **المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية** كث التسميات وتعددتها فان هذ الواقع ليس ر المؤسسة واقع يعرفه الجميع ويتعامل معه لكن بسبب ة ولقد حاولنا ه المؤسسة الاقتصادية المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية مجموعة اشخاص ه المؤسسة – القابلة للمتاجرة، بهدف تحقيق اقصى رب ح1 ت وعرفت المؤسسة عل انها :الحدة ال الاقتصادية ويمكن ان تعرف أيضا عل انها منضمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تأخذ فيها القرارات – المالية والعالمية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف فحول تركيب الوسائل الب و مكان زمان رشية والمالية والعالمية بغية خلق قيمة مضافة فالوسائل البرشية تقوم باستخراج ت معنوية، رشة المستهلك ي بصورة مبا: خصائص المؤسسة الاقتصادية .: تتم ث المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها يتم فيها تحويل الموارد (المداخالت (المنتجات تامة الصنع) سلع ت ه ذلك المكان ال ان المؤسسة رؤوساًالموال، المعلومات، الافراد وخدمات (وتتمثل الموارد ف: المؤسسة مركز للتوزي ع – ت ساهمت فتعت ث المؤسسة مكان يتم فيها لعمل جماعيا (رجال ونساء (من اجل الوصول ال تحقيق اهداف بص ثلث أكثر ر من حياتهم فمحبة، رضا وعليه فان المس ث ف: المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية – تخصص: نوع من ت تلعب المؤسسة دورا مها ف التوزي ع التصدير، الاتصال، وذلك الال الاختبارات والمستويات و ف .(است ث يل يتحتم عل المؤسسة اعداد أنظمة قادرة عل انتاج المعلومات او ماو خارجية عن المؤسسة .)يسم بنظام المعلومات وتحويلها ال المقررين) نظام التصالات من اجل انجاز المهام المنوطة بهم وتعت ث الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة : المؤسسة مركز المخاطرة و متطلبات الزبائن ، و لهذا : اشكال المؤسسة الاقتصادية المطلب الثان بل ● الشكل القانون الشكل حسب طبيعة الملكية: ● اشكال المؤسسة تبعاً للشكل القانون تتمثل ف: ونم ث مؤسسات فردية: والنشاط والتنظيم، ويكون صاحب المؤسسة هو المسؤول الوحيد فرش ● كات: الـرشكات التوصيل البسيطة، وورش ● كات المحاصـة رشكات التضامن، رشكات الأشخاص :رشكات التوصية بألـسهم، وورش ● كات ذات المسؤولية رشكات الأموال رشكات المساهمة، المحددة ه المؤسسات الـأشخاص أي هم الذين يتحكمون فيها دون تدخل الدولة ت ● تعود ملكيتها للدولة او الجهات المحلية حيث تقوم مؤسسات عامة :و: الدولة بأنشاء تلك المؤسسات لعدة أسباب منها المساهمة فكانت ملكا لأجانب وألـشخاص الغ ث وطني ي ت تأميم المؤسسات ال ت ● تعد ملكيتها الـ الدولة القطاع الخاص، ونذكر عل ه المؤسسات الـ مؤسسات مختلطة: وك فيها بعض المؤسسات أألجنبية تشتت فرع رشكة سوناطراك الـ اشكال المؤسسات تبعاً للطابع الاقتصادي: فيما يخص اشكال المؤسسة تبعاً للطابع الاقتصادي نم ث ما ي ع ● ومنها مؤسسات الصناعات الثقيلة ه المؤسسات ذات الطابع الصنامؤسسات صناعية: و ت مؤسسات الصناعة التحويلية أي صناعات متوسطة او ضخمة ت ● تهتم برفع إنتاجية الأرض او استصلاحها و تقوم ه المؤسسات الـ مؤسسات فالحية : بإنتاج الخ ثات نباتية و حيوانية يتمثل نشاطاتها ف ت ه ال المادية والخدمات ● مؤسسات مالية: نذكر منها عل سبيل المثال البنوك، صناديق التوف ث و الاحتياط، مؤسسات ال ثيد و المواصلات. الخ التام ي ت ● تقوم بتقديم خدمات كمؤسسات النقل و عيادات الطب ه الـ مؤسسات الخدمات : ومكاتب الخ ثات )خب ث المحاسبة (و نشاط هذا القطاع يمس هذه الميادين و المجتمع، ميم و تقديم احسن الخدمات الجانب يحتاج الـ تكوين مسم لضمان الصيانة و الث المطلب الثالث: وضايف واهداف المؤسسة الاقتصادية ● وضايف المؤسسة الاقتصادية ● المؤسسة الصناعية وضايف رئيسية وضايف ثانوية وضيـفة الإنتاج وضيـفة التوزي ع وضيـفة إدارية وضيـفة مالية ● المؤسسة التجارية وضايف رئيسية وضايف ثانوية رشاء( وضيـفة إدارية وضيـفة مالية ● اهداف المؤسسة الاقتصادية العمومية منها والخاصة الـ تحقيق عدة اهداف، ولهذا تتداخل الأهداف الأساسية التالية: وتتشابه اهداف المؤسسة، ونستطيع تلخيصها فتدخل ضمن هذا النوع كما ي ت : الأهداف الاقتصادية: يمكن جمع عدد من الأهداف الـ ● تحقيق متطلبات المجتمع بل ● ضمان مستوى مقبول من ألـجور ● مستوى معيشة العمال تحس ي ● إقامة أنماط استهالكية معينة رشية، وات، ت ان تنتج منتجاتها بالكمية و النوعية الـ السوق الذي تعمل فيه مما يؤدي الـ زيادة رقم اعمالها ومنتجاتها او خدماتها، وتوسيع حصتها فحجم أرباحها وتحقيق معدل الربحية المطلوب، بمع ت اخر ان غاية المؤسسة الاقتصادية او هدفها ضل اقتصاد السوق هو تحقيق اعل معدل ممكن من الربحية و تطوير وتحس ي هذا س فـالمبحث الثان خالل تطبيقه خالل أكثر ر من 30 سنة، وذلك كانت تلك النقائص م ثرا لـلانتقال نحو النظام الذي يركز عل المفهوم الما ت يشكل النظام المحاس ت بالإضافة دخول الجزائر فـالمعلومات المحاسبية خاصة المستثمرين المحلي ي وألـجانب وطبقا لهذا القانون فان بل بموجب القانون المؤرخ فـان" :المحاسبة المالية نضام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها و تقييمها و تسجيلها، نهاية السنة المالية" ممتلكات الكيان و ناجعته وضعية خزينته ف بل الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص

التنظيمية الى الماخصائص النظام المحاس ب • النقاط التالية له اطار مرج تاري خ يمكن رشاء او بيع الأصل او الخصم ف ه القيمة الى الخصوم تفوق الجوهر عمل الشكل والتطبيق بأثر رجالت إمكانية القياس العددي للمعطيات والمعلومات - اهداف النظام المحاس ب بل ابل تحقيق مجموعة من الأهداف - الما بل الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية - الماتخضع له ت الدول الأجنبية باعتبار هذا النظام يالئم كل الكيانات الدولية الى امال ف ت عرض المعلومات - تعزيز مكانة وثيقة الجزائر لدى المنضمات المالية والتجارب العالمية، تحديد طبيعة وقواعد اعداد - القوائم المالية وفق المعاي ث الدولية بل والدورش معلومات كافية صحيحة، بل بفضل عولمة الإجراءات - ابط أحسن مع التقرير الداخ رشكات متعددة الجنسيات بث تستفيد الى المحاسبية للعديد من الدول ت بل كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة الى يتوافق النظام المحاس ت تسجيل البيانات المحاس ت واعداد القوائم وعرض وثائق التسي ث ل المحاس ب المطلب الثان ادخل هذا القانون فكرة الإطار التصوري والذي يعت ث دليل لإعداد المعاي ث المحاسبية ونفس ثها واختيار الطريقة المحاسبية المألومة عندما تكون بعض المعاملت وغ ثها من الالحداث غ ث معالجة أو نفس ث ويعرف الإطار التصوري بموجب معيار محاس ت ل • م بمسك تنظي بع او معنوي ملزم بموجب قانون ت م الكيانات التية بمسك محاسبة مالية رشكات الخاضعة ألحكام القانون التجاري - التعاونيات - الأشخاص الطبيعيون او المعنويون المنتجون للسلع او الخدمات التجارية، نشاطات اقتصادية مبنية عمل عمليات متكررة م - او تنظي وكل الأشخاص الطبيعي ي او المعنوي ي القواعد والمبادئ المحاسبية . بل عمل جملة من القواعد والمبادئ يمكن التطرق اليها كما ياي الما: يعتمد النظام المحاس ت • مس ثو هيئات إدارية • المقرضون (البنوك والمساهم ي رص • ائبرش • كاء اخرون، زبائن، موردون، • محاسبة التعهد • استمرارية الاستغلال • التكلفة التاريخية • قابلية الفهم • المصادقية • مبدا تغليب الواقع الاقتصادي عمل الشكل القانون كما ان الإطار التصوري للمحاسبة المالية يشكل دليال لألعداد المعاي ث المحاسبية وتأويلها بل عمل تحديد الما الأخرى غ ث معالجة بموجب معيار او تأويل، كما عمل النظام المحاس ت المعاي ث المحاسبية بدقة كما ي • قواعد تقييم وحسابات الأصول والخصوم وألعباء والمنتجات • المألومة • القابلية للمقارنة • المصادقية الجدول رقم 01) يلخص مجال تطبيق النظام المحاس ت الفصل الاول التطبيق مجالت التطبيق النظام الما المحاس ت من مجال التطبيق الفصل الثان مضمون النظام المحاس ت الإطار التصوري، المبادئ بها عامة، المحاسبية المعث المعاي ث المحاسبية و مدونة الحسابات